تطوير الجامعات المصرية بما يخدم التنمية الاقتصادية
في ضوء خبرة ماليزيا

د. عرفه حسين عرفه رمان
مدير إدارة شؤون الطلبة كليات الريان الأهلية- المدينة المنورة

الهدف:

هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على ملامح دور الجامعات في التنمية الاقتصادية بماليزيا، والإفادة من دراسة النموذج الماليزي في تطوير دور التعليم الجامعي بمصر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المنهج:

يستخدم منهج البحث الوصفي وذلك لملاءمته لطبيعة هذا البحث، إذ يمكنه من وصف ما هو قائم وفهم الظواهر التربوية وجمع الحقائق والمعلومات وتحليلها وتفسيرها وتحديد واستنباط العلاقات بين كافة الظواهر التربوية وجمع وتفسير وتبويب بياناتها.

النتائج:

توصلت نتائج الدراسة إلى أن التعليم الجامعي الماليزي يؤثر في الحياة الاقتصادية من خلال تأثيره في مستويات الانتاج والانتاجية ويعتبر أحد المحددات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث أن الاستثمار في التعليم بشتى مراحله يُمكن الاقتصاد من أن ينتج انتاجاً أكبر وينمو بصورة واضحة، اهتمام القادة الماليزيين بالتعليم عامة والجامعي خاصة ووضع التعليم الجامعي وتطويره في أولوية مخططاتهم، مع ترجمة هذا الاهتمام في القوانين واللوائح والخطط الوطنية حيث تسعي جميعها في اتجاه واحد نحو التطوير من أجل النمو والتنمية الاقتصادية، تتضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وضع خطط وطنية سواء على المدي القريب أو البعيد في تطوير التعليم الجامعي تصب جميعها في اتجاه واحد وهو الوصول بالتعليم الجامعي الى العالمية والتنافس بين الجامعات الماليزية وكبري جامعات الدول المتقدمة، يتم توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد ونجاح خطط التنمية الاقتصادية مع وجود رؤية مستقبلية محددة المعالم ومعلنة للجميع كفيلة بأن تعبأ كل الطاقات البشرية للنهوض في شتي المجالات. اعتمدت ماليزيا على الذات في عملية التطوير فلم تلجأ الى صندوق أو هيئة ما لطلب المساعدة لتطوير تعليمها أو الحصول على قرض يتم انفاقه بشروط ومحظورات من الدول المانحة، بل لجأت الى القطاع الخاص والشركات المحلية لتطوير أنظمتها التعليمية ، فقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني، أدركت ماليزيا بأنها لا يمكن ان تتقدم بمعزل عن التطور التكنولوجي العالمي فقد اتخذت خطوات جعلتها قادرة على التكيف مع آثار العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نفذت ماليزيا العديد من الإصلاحات ووضع العديد من السياسات لجعل التعليم قادراً على المنافسة في النظام العالمي الجديد ومتطلبات الألفية الجديدة، وصلت الجامعات الماليزية إلى مستوى عالمي بتحقيق التوازن بين التوسع الكمي وتحسين الجودة وتخفيف القيود الإدارية والمالية التي تخضع لها الجامعات الحكومية وتمكينها من التركيز على قضايا التطوير المؤسسي، اتبعت ماليزيا سياستها التنموية وتحولت إلى واحدة من أقوي الدول الصناعية التي تتمتع بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وان تحتل اليوم مركزاً مرموقاً في الاقتصاد العالمي، اهتمت الحكومة الماليزية بالتعليم الجامعي اهتماماً بالغاً منذ بداية تكوين الدولة فقد أسست جامعة المالايا كأول جامعة عام 1949، لعب القطاع الخاص بماليزيا دوراً أساسياً في تجويد التعليم الجامعي وتطويره من خلال برامج تلبي احتياجات الدولة ومتطلبات سوق العمل ، وإتباع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة مع تواجد فروع للجامعات الأسترالية والنيوزلندية والبريطانية بماليزيا وتوافر برامج توأمة مع جامعات بالخارج وتوفير شهادات مهنية ومتوسطة، زيادة إيجابيه العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية بعد استقلال ماليزيا وقامت باستغلال الموارد الداخلية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والتنموية، واستثمار الظروف الخارجية لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، من خلال قوى بشرية مدربة ومؤهلة لذلك، وخلق وعى كبير بين أفراد المجتمع لتحقيق الأهداف المنشودة واعتبار التعليم هو الأداة الحقيقية لتحقيق الأهداف المنشودة وكل ذلك ساعد على سلامه وإيجابية العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية في الوقت الحالي.

Developing Egyptian University Education In Light Of Malaysia's Experience

Dr. Arafa Hussien Arafa Roman

Director of Student Affairs at Al Rayan Private Colleges in Medina, Saudi Arabia

Research Goal

The current study aimed to identify the role of universities in the economic development in Malaysia and to benefit from studying the Malaysian model in developing the university education in Egypt for achieving economic growth.

Research Methodology

The descriptive research approach is used for its relevance to the nature of this research. It can describe the existent educational process, collect and analyze facts and data, identify and develop relations between all educational systems, collect, interpret and tabulate related data.

Research Findings

The study found that Malaysian university education has left a positive effect on economy through its impact on the levels of production in the country, making it one of the fundamental determinants of economic growth, as investing in education can help the country increase its production in all sectors. Malaysian leaders' interest in public and university education in particular, with the translation of this interest into national laws, regulations and plans has targeted the development of the country’s economy.

The government's efforts with the private sector and civil society to achieve economic development goals, both in the short and long term, have sought to the enhance university education to the international standards, contributing to the success of the economic development plans in various fields.

Malaysia has adopted a self-sufficiency policy in its attempts for development. It has never resorted to restrictive loans from other countries. Rather, it has relied on the private sector and local economy to develop their educational systems, benefitting from the great openness to the outside world and from its integration into the global economy, while maintaining the pillars of the advancement of its national economy.

Malaysia has realized that it could not progress in isolation from the global technological development. Therefore, steps had been taken to adapt the country to the effects of political, economic and social globalization.

Many reforms and policies have been developed to make education more competitive in the new world order, fulfilling the requirements of the new

millennium. Thus, Malaysian universities have reached an excellent level of balance between quantitative expansion and quality development, in addition to relieving administrative and financial constraints on the public universities.

Malaysia has become one of the most powerful industrial countries with political stability and economic growth featuring prominence in the present global economy.

The Malaysian Government has taken great interest in university education since the establishment of the state with the University of Malaya being the first university in 1949.

The Malaysian private sector has played a key role in improving university education through programs that meet the needs of the country and the requirements of the labor market following the international standards in education and the existence of highly recognized university campuses in the country. Moreover, the availability of joint programs with prestigious universities and the provision of professional and intermediate degrees, have strengthened the relationship between education and economic growth following Malaysia's independence

Malaysia has exploited its internal resources to achieve the social and developmental goals, and to use the external conditions to meet the requirements of economic growth through trained and qualified cadres, creating awareness among society members that the goals of the country can be achieved through education. All this has contributed to the positive relationship between university education and economic progress**.**

مقدمة:

لم تعد أهمية التعليم محل جدل في أي منطقة من العالم فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية في العالم هي التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت وأحرزت شوطاً كبيراً في التقدم تقدمت من بوابة التعليم بل وإن الدول المتقدمة تضع التعليم في أولوية برامجها وسياساتها.

ويوضح العبادي، والطائي (2011 :28) أن حضارة الأمم تقاس بمدى تقدم مستوى التعليم الجامعي والذى ينعكس بالضرورة في زيادة درجة رفاهيتها، لذا أصبح تطوير التعليم الجامعي ضرورة ملحة باعتباره قضية أمن قومي لا تؤثر على اليوم فقط، وإنما تؤثر على مستقبل الأجيال القادمة فهو المدخل الحقيقي لتحقيق التقدم في ظل ما يفرضه الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية لإعداد الخريجين للانخراط في سوق العمل.

وتؤكد وزارة التعليم العالي (2008 :186) بأنه لا توجد مراحل تعليمية نظامية في السلم التعليمي لاحقة بالتعليم الجامعي يمكن أن تعالج ما به من قصور، والارتقاء بمستوي خريجيه وإكسابهم المعارف والمهارات المختلفة التي تؤهلهم في معايشه العصر بكل متغيراته.

وبما أن العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية للمجتمع علاقة ارتباطية ومتفاعلة؛ فكل تقدم أو قصور يصيب التعليم الجامعي لابد وان ينعكس بالكيفية ذاتها على التنمية الاقتصادية، كما أن التنمية في أي مجتمع لها تأثير كبير الأهمية علي مستوي التعليم بها، مما يزيد من حاجات المجتمع

العلمية والبحثية والتي ينبغي أن تدركها مؤسسات التعليم الجامعي وتضعها في الحسبان لتحقيق وظيفتها تجاه تنمية مستدامة للمجتمع.

وترى شمس (2015) بأن أهمية التعليم الجامعي في ماليزيا تتمثل في تكوين فهم عميق للإنسان وبيئته وغرس الرغبة لدى الدارسين للمساهمة في بناء المجتمع وتحسين منهج حياتهم، والاهتمام بالتعليم المستمر، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة جيدًا لسوق العمل واحتياجات التنمية الاقتصادية والهيكل الصناعي المتغير والمتطور، والاهتمام بالبحث العلمي من أجل خدمة عمليات التنمية.

وإذا نظرنا إلى التجربة الماليزية نجدها جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها استطاعت أن تحقق إنجازات تنموية واضحة أدت إلى تصنيفها ضمن الدول الصناعية الجديدة في آسيا، فقد استطاعت الجامعات الماليزية ان تعيد النظر في سياساتها فيما يتعلق بقواعد القبول للتمكن من قيد أفضل الطلبة، والقدرة على تقديم حزمة أجور تنافسية لاجتذاب أفضل الاساتذة والباحثين واستبقائهم، والقدرة على تعيين القادة القادرين على قيادة حركة التوجه الاستراتيجي لتحويل الجامعات الى مؤسسات عالمية للبحث والتعليم والتنمية (البنك الدولي ، 2010: 104-105) .

ويوضح صالح (2007 : 203) بأن الجامعات الماليزية استطاعت تحقيق تنمية اقتصادية مرتفعة بالانعكاس الواضح في تنمية واستثمار مواردها البشرية ، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي جامعي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة كما ساهم هذا النظام بفاعلية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، مع الاهتمام بالدور الوظيفي للعلم بصورته النظرية والعملية في تقدم الدولة والوفاء باحتياجاتها، مع ضرورة أن يتمشى البحث العلمي مع الاحتياجات النوعية للمجتمع هذا فضلا عن السعي الدؤوب للاستفادة من التكنولوجيا المستوردة والجديدة ومحاولة استخلاص تقنية وطنية متطورة علاوة على الاهتمام باقتصاد المعرفة على اعتبار بأن ما يجري فيه استخدام مكثف للمعرفة ويضاف اليه توظيف التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

ويؤكد **Ramli, N. R. B., Hashim, E., & Marikan, D. A. A (2016:468)**. بأن التعليم الجامعي الماليزي يهدف إلى إعداد المتخصصين في المجالات المختلفة للوفاء باحتياجات الدولة من القوى العاملة المدربة والمؤهلة، وتقديم فرص لمواصلة الدراسة الأكاديمية وزيادة المعرفة في التخصصات وفق احتياجات ومتطلبات سوق العمل الماليزي، كما يمنح التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث والخدمات الاستشارية للمجتمع ، فقد أصبحت أهداف التعليم الجامعي بماليزيا محوراً مؤثراً لخدمة التنمية الوطنية من حيث ارتباط المحتوى التعليمي والبرامج الدراسية بحاجات التقدم الصناعي والتنمية الاقتصادية، وركزت على تنمية الشخصية الإنسانية في إطار الحفاظ على القيم الثقافية المحلية من جانب والمساعدة في تحقيق الازدهار للبشر والتأكيد على الجودة والبحث العلمي والتدريب من جانب آخر من أجل ملاحقة احتياجات سوق العمل المتغيرة والسريعة واحتياجات الصناعة الحديثة والمتطورة، مما يحقق التنمية الشاملة ومنها الاقتصادية للوصول إلي تحقيق الأهداف المنشودة.

ومن هنا يتضح أن ماليزيا ركزت على التخطيط للارتقاء بالتعليم الجامعي حتي اصبحت من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة، من حيث توظيفه لخدمة الاقتصاد الوطني، وتولى القيادات الماليزية اهتماما بالغا بتكافؤ الفرص في التعليم، ويعتبرون أي فرد بماليزيا ينبغي أن يأخذ حظه منه، مهما كانت مؤهلاته الجسدية أو العقلية، ونظراً لما يتمتع به الأفراد الذين يعشون في الدولة من ديمقراطية حقيقية، فقد انعكس هذا على التعليم الجامعي بالدولة.

وفي هذا الإطار تحاول الدراسة الحالية الاستفادة من تجربة التعليم الجامعي في ماليزيا، والتي تمكنت في الفترة الاخيرة من أن تجعل من تربيتها أداه فعالة في مسيرة التنمية الاقتصادية على ارضها، فالنظام التربوي في ماليزيا نظام حديث يهتم بصورة فعالة في اكساب المهارات وتعزيز القدرات

الاساسية، كما يهتم ايضاً بالتطوير النوعي للتربية العملية ويضع الثقافة الحديثة نصب عينيه، وهو يشارك بدور كبير في عمليات التنمية الشاملة من خلال بناء انسان واعي مبدع ملتزم بالعلم والعمل والأخلاق.

مشكلة وتساؤلات الدراسة:

على الرغم من وضع استراتيجيات تنموية وتعدد المبادرات والمحاولات لتطوير الجامعات المصرية إلا أنها لم تحقق مستوى النجاح المتوقع. فإذا نظرنا إلى الحالة الحاضرة للتعليم الجامعي في مصر، فإننا نجده يعاني من نواحي ضعف كثيرة ومشكلات عديدة تتمثل في معوقات تتعلق بالإدارة الجامعية من تخطيط وتنظيم ورقابة، ومركزية صنع القرار الجامعي، ومعوقات تختص بالمناهج وطرائق التدريس وأساليب التقويم نظرا لتقادمها وانفصالها عن احتياجات سوق العمل، وأخري تتعلق بالبحث العلمي نتيجة ضعف مصادر التمويل وانفصاله عن حاجات ومشكلات المجتمع الفعلية (بدوي ؛ عبدالمطلب ،2010: 44-48)، وقد أكدت العديد من البحوث والدراسات السابقة ومنها دراسة (بركات ، عوض 2011) أن التعليم الجامعي يعاني من وجود قصور في الدور المتوقع منه في الوقت الحاضر نتيجة وجود تحديات تواجهه منها ما هو خارجي يفرضه الواقع الدولي والتحولات العالمية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعلمية ، وبعضها الآخر مجموعة من التحديات الداخلية خاصة بالمجتمع المحلي به، مثل ضعف الطاقة الاستيعابية ، وتزايد الطلب الاجتماعي عليه، وصعوبة التوازن بين الكم والنوع في منظومة التعليم الجامعي، وصعوبة التكيف مع متطلبات سوق العمل، وضعف المخرجات (أعداد هائلة من الخريجين غير ملائمين لمستجدات العصر). وقد أثبتت بعض الدراسات ومنها دراسة (سليمان، ويوسف ،2010: 1138-1139) أن التعليم الجامعي المصري لا يزال يعاني من عدة مشكلات ونواحي ضعف من أهمها عجز الجامعات الموجودة حالياً عن استيعاب جميع الناجحين في الثانوية العامة والراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي بالرغم من زيادة عدد الجامعات، عدم مواكبه التعليم الجامعي للمستجدات الحديثة وعدم تلبيته للمتطلبات المستمرة لسوق العمل واحتياجات الطلاب.

وبالنظر الى حالة التعليم الجامعي في مصر سنجد أنها من وجهة نظر الكثير تعاني أشد المعاناة مثل دياب (2010:1267-1383) ويرجع ذلك الى العديد من الأسباب أهمها على الاطلاق التخطيط ومحاولات التغيير والتحديث المستمرة للعملية التعليمية والتي لا تحقق مستوى النجاح المطلوب للحاق بالدول المتقدمة وايضاً تدهور مستوي الخدمات التعليمية التي يحصل عليها الفرد ، زيادة عدد الخريجين ضعيفي المهارات الفكرية والثقافية والحياتية، وتقادم البرامج والمناهج التعليمية حيث انها لا تشجع الطلاب على القيام بالأبحاث وخدمة المجتمع والانعزالية عن المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع واحتياجات سوق العمل ،غياب الربط بين الدراسة الاكاديمية والواقع الميداني التطبيقي، تجاهل دور البحث العلمي وربطه بقضايا المجتمع، وعدم تخصيص موازنات خاصة للبحث العلمي ، عدم وجود حافز أو وسيلة تشجع لاختيار افضل البحوث كما يحدث في الدول المتقدمة، وعدم وجود نظام خاص لتعليم ورعاية الموهوبين في الجامعات المصرية ، ومن مواطن الضعف ايضاً في التعليم الجامعي المصري من وجهه نظر سنبلو (2010: 946) هو الاعتماد بصفة اساسية على الدولة في التمويل وينتج عن ذلك ضعف في الارتباط بين الاعتمادات المالية المخصصة للجامعات وبين المتطلبات اللازمة للوفاء بوظيفتها ، بالإضافة الى عدم قدرة الجامعات على تعويض النقص في الميزانية عن طريق مصادر أخري، كما أضافت وزارة التعليم العالي (2001: 1) بأن التوسع الكمي الذى شهده التعليم الجامعي لم يواكبه تحسن في نوعية هذا التعليم وجودته، فلقد بقى التعليم الجامعي ولأسباب وعوامل متعددة محافظاً على النمط التقليدي سواء من حيث فلسفته وأهدافه وهياكله وبنائه التنظيمي أو من حيث محتواه وطرقه وأساليبه ونظم تقويمه واغراقه في اللفظية بعيداً عن تطبيقاته في الحياة العامة. وقد أشارت إحدى الدراسات بأن الجامعات المصرية تواجه في الوقت الحالي العديد من التحديات والانتقادات التي دعت الى ضرورة تطويرها في مختلف جوانبها وعملياتها ، من أجل النهوض بمستوي التعليم العالي حتى يمكن مواجهة متطلبات العصر ومتغيراته في الحصول على خريج متميز يمتلك من

الكفاءات ما يتناسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية التي استحدثتها العولمة والانفجار المعرفي والتكنولوجي(حسين ؛ السيد 2010: 1031).

كما كشف ايضاً تقرير منظمة التعاون والتنمية بالميدان الاقتصادي (**OECD**) والبنك الدولي(2010: 68-72) عن نواحي الضعف الذى يعاني منها التعليم الجامعي المصري مثل زيادة المعروض من خريجي الجامعات مقابل قلة الطلب في سوق العمل، وضغوط استيعاب النمو في قيد الطلاب دون زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو ،وارتفاع نسبة السكان غير الحاصلين على التعليم المناسب، والامية الوظيفية نحو(30%)، والافتقار الى التوازن بين الكم والكيف ، وضعف دور الجامعة في عملية البحث العلمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والابتكار، وعدم وجود إطار لاتخاذ مبادرات مشتركة في البحث والتنمية والابتكار بين الجامعات والمؤسسات الأخرى، وغياب بعدين مهمين في الاستراتيجية الانمائية لوزارة التنمية الاقتصادية المصرية ومنها: البعد الأول : تسخير البحث والتنمية وزيادتهما لدعم مجالات النمو الاقتصادي والابتكار ذات الاولوية ، البعد الثاني: المشاركة عن عمد عن طريق التعاون الدولي لزيادة قدرة مصر وتوسيع شبكاتها تحقيقاً لاستدامة قدرتها التنافسية ، ولكي تقدم الجامعات بمصر مساهمات في المجتمع لابد ان تخضع الى تطوير وإصلاح جوهري وان لم يتم هذا الإصلاح ستظل الجامعات مختله، وسيشكل تكلفه تنال من قدرة مصر على تحقيق التنمية الاقتصادية. وان غياب هذين البعدين يدل على وجود خلل كبير في علاقة الجامعات بالتنمية الاقتصادية في مصر . كما يعنى ذلك أن الاقتصاد المصري لا يعتمد على النظام التعليمي في إعداد وتأهيل القوي البشرية اللازمة لقطاعات الاقتصاد المختلفة، وذلك يرجع الى عدم اعتماد الاقتصاد المصري على بنية اقتصادية سليمة بل على عوامل هامشية. وفى المقابل أصبح النجاح الاقتصادي لبلدان شرق آسيا (النمور الآسيوية) وخاصة ماليزيا.

حيث يشكل التعليم الجامعي أحد الوسائل الفاعلة في تقدم المجتمعات وإبراز شخصيتها ومستقبلها ، وذلك بإمدادها بالأطر المختلفة التي تحتاج إليها، والمشاركة في معالجة مشكلاتها وقضاياها، وذلك لمواجهة التحديات المعاصرة (ضحاوي ، والمليجي 2010 : 1291) ، ويؤكد سليمان ، ويوسف (2010 : 1137) بأن التعليم الجامعي المصري يقوم بتخريج كوادر بشرية عالية التأهيل قادرة على مواكبة العصر وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، لتلبى احتياجات المجتمع وتصنع حاضره ، وترسى قواعد مستقبل التنمية فيه، كما أشارت المجالس القومية المتخصصة (2000: 1) بأنه يلبي احتياجات المجتمع وتصنع حاضره ، وترسى قواعد مستقبل التنمية فيه.

ويضيف الفريحات (2010: 3) بأن التعليم الجامعي يمثل بوابة رئيسة للتنمية الاقتصادية ، كونه منارة العلم وحاضنة التطور والتقدم وموطن البحث والتكنولوجيا ، فهو حاجة اجتماعية لأنه نافع ومفيد للإنسان لتوسيع مداركه ولخلق وظيفة على مدي الحياة، كما انه المسئول الأول عن إعداد الأطر المتنوعة والمتطورة والقادة من المتخصصين والفنيين والمفكرين ، للقيام بالأعمال والانجازات التي يتطلبها المجتمع في سائر قطاعات النشاط سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية او سياسية ، بما يتوافق مع أهداف ومتطلبات وتطلعات التنمية الاقتصادية .

ويري زيتون (2005: 189) أن العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية علاقة متبادلة ومتفاعلة، فكل تقدم أو قصور يصيب التعليم الجامعي لابد وان ينعكس بالكيفية ذاتها علي التنمية الاقتصادية، إلا أن التنمية في أي مجتمع لها تأثير كبير الأهمية علي مستوي التعليم بها.

ومن خلال خبرة الباحث وعمله في مجال تنمية الموارد البشرية ومهارات تطوير الذات يري بأن تطوير دور الجامعات المصرية في تحقيق التنمية الاقتصادية أصبح ضرورة تفرضها متطلبات العصر علي جامعات اليوم وذلك من خلال تطوير وظائف الجامعة الثلاث (التعليم وذلك بالتركيز على المدخلات من حيث الاعداد والتأهيل وتطوير مهاراتهم لمواكبة تحديات العصر – البحث العلمي- خدمة المجتمع).وعلي ضوء ما سبق تسعى الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير دور الجامعات المصرية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء خبرة ماليزيا؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية بماليزيا؟
2- ما دور الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية بماليزيا؟
3- ما التوصيات المقترحة لتطوير دور الجامعات المصرية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من محاولة وضع توصيات مقترحة تساهم في تطوير دور الجامعات المصرية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بالإفادة من دراسة النموذج الماليزي في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- توضيح العلاقة بين التعليم الجامعي الماليزي والتنمية الاقتصادية.

2- التعرف على دور الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية بماليزيا.

3- تقديم توصيات مقترحة لتطوير دور الجامعات المصرية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **مصطلحـــات الدراسة**: تتحدد مصطلحات الدراسة فيما يلي:

1- **الـــــدور:** يعرفه (العبد الجبار 2017: 58) بأنه مجموعة الحقوق والواجبات المرتبطة بوضع اجتماعي محدد، وكل ما تقوم به الجامعة من خلال امكاناتها المتاحة من خلال عملياتها المختلفة لتعزيز الموارد الاقتصادية، وخلق دور فاعل للمعرفة في تنمية المجتمع في جوانب متعددة.
كما يعرف الباحث الدور إجرائيا على أنه مجموعة الوظائف والمهام التي تقوم بها الجامعات في إحداث تغيير في هيكل الاقتصاد القومي من خلال توفير كوادر بشرية مدربة ومؤهلة للوفاء باحتياجات سوق العمل ومن ثم الارتقاء بالاقتصاد القومي وتنميته.

2- **التنميـة**: يعرفها (العاجز، 2011 :3) بأنها النمو مع التغير، والتغير هنا المقصود به التغير السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي وهو تغيير كمي وكيفي، فليس من المعقول الحديث عن تنمية اقتصادية دون الحديث عن تنمية سياسية واجتماعية وثقافية.

3- التنمية الاقتصادية: -

التنمية الاقتصادية: يعرفها توادور (2006:40) على انها عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب ويعرفها نوفل (20 :1990) على إنها حدوث تغيرات عميقة في هيكل الاقتصاد القومي (صناعات جديدة كثيرة ، زراعة حديثة ، توسع في الانشاءات والخدمات....الخ)، وتغير في هيكل العمالة تتفق مع التغيرات في هيكل الاقتصاد.

كما يعرف الباحث التنمية الاقتصادية اجرائيا بأنها إحداث تغيير في أساليب وتقنية وطرق الإنتاج وكذلك الزيادة في كفاءة التدريب والمهارات الفنية التي تؤهل المجتمع للتقدم وتجعله ينتقل من حالة الركود الى حاله الانتعاش بطرق مخطط لها بهدف تحقيق رفاهية الفرد والمشاركة الفاعلة في المجتمع بجانب تنمية القدرات الانسانية وإكسابهم معارف ومهارات لتطوير الأداء من خلال البحث العلمي وتوفير فرص ملائمة للتعليم من أجل خدمة المجتمع.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

أكدت دراسة (الرهيمي ، 2015) في نتائجها الانخفاض المستمر بمستوى التعليم وتدنى مستوى البحث والتطوير وظهور الطابع البيروقراطي فيها : بالإضافة الي غياب التبادل الأفقي في مجال المعلومات فيما بين البلدان العربية بالإضافة الى غياب استراتيجية صناعه محتوى المعلومات التي تعتبر أهم مقاومات مجتمع المعلومات كما أكدت دراسة (الكرد،2015) على وجود تأثير واضح لدور الجامعة في البحث العلمي وبالتالي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وكذلك وجود تأثير لدور الجامعة في دعم التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ووضحت وجود تأثير لدور الجامعة في تقديم حلول لمشكلات التعليم الجامعي وبين تحقيق التنمية الاقتصادية، كما توصلت (عيدة،2015) إلى وجود تشابه بين المجتمع المصري والمجتمع الصيني في كثير من الظروف التاريخية والمجتمعية بالإضافة الى تفوق المجتمع المصري في وفرة الموارد مما يجعل تكرار التجربة الصينية في التعليم وربطة بالتنمية الاقتصادية نهضة مجتمعية ممكنة الحدوث في مصر، بينما أوضحت دراسة (النويهي ،2014) في دراستها ضرورة وضع رؤيه استراتيجية قوميه لمنظومه التعليم والبحث العلمي تحدد بدقه دور المعرفة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وضرورة اعاده النظر في نمط واساليب الإدارة الجامعية، بحيث تتلاءم مع أهداف التعليم الجامعي وتوجهاته الاستراتيجية ، كما أشارت الى ضرورة توفير اطار عام ينظم العملية التعليمية ، وقانون ينظم العمل بالجامعات بهدف تحقيق الجودة والارتباط بالسوق الوطنية والعالمية، وأوضح (الجدية ،2010) وجود ضعفاً ملموساً في دور الجامعات في مجال التنمية الاقتصادية وهبوط وظيفه الجامعة في التفكير الابداعي وتنميه المجتمع، فقد المؤهل الجامعي بريقه كعامل أمان للحصول على حياة افضل ، وأكدت دراسة (ريان ، عبد العظيم،2009) أن الدول الإسلامية لم تعط أهمية للتدريب أو التأهيل الوظيفي للخريجين برغم الحاجة إليه في التنمية المرجوة ، ما زالت الأمية معوق أساس للتنمية في المجتمعات الإسلامية، غياب الحرية في بعض المجتمعات سواء كانت حرية علمية أم حرية مدنية ، تدني مستوي التعليم العالي في الدول الإسلامية من حيث الجودة والكيف، وجود فجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل' وتوصل(أبو عون ، 2009) إلى أن لكي يتسنى للمنظمات أن تتغلب على المشكلات التي تواجهها وتتمكن تدريجياً من أداء دورها الاستراتيجي والحاسم في التنمية الاقتصادية والمساهمة في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فإنه لابد من استنادها على أسس علمية سليمة قابلة للتطوير التدريجي والنضج المرحلي لأن كفاءة الأداء ما هو الإ انعكاس لوجود استراتيجية تنموية فعالة لوجود بناء تنظيمي وإداري ملائم، وأكدت دراسة (عليوة ،2007) على أن التعليم العالي قادر على قيادة حركة علمية وبحثية تحقق الانجازات التكنولوجية المطلوبة للمساعدة في حل المشكلات والارتقاء إلي مستوي العالمية، وجود القناعة الكاملة بان التعليم العالي لدية من الموارد البشرية والمادية تجعله قادراً على القيام بقيادة الحركة العلمية ،ولكن تلك الموارد غير مستغلة الاستغلال الأمثل وتحتاج إلى إعادة تخطيط وتوظيف، وتوصل(الصوص ،2006) ان مسيرة التنمية الاقتصادية جعلت من كوربا الجنوبية أغنى دول شرق اسيا والتي بها حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي العالي والثابت في التنمية البشرية وان النمو الاقتصادي والتنمية البشرية كانتا وثيقتا الصلة ومتفاعلة مع بعضها في كافة فترات النمو الاقتصادي العالي، ان رأس المال البشرى احد العوامل الرئيسية التي ساهمت في نمو كوريا الاقتصادي والتنمية البشرية، ان الموارد البشرية والتعليم الجامعي لعب دوراً مهماً في امتصاص التقنية المتقدمة من البلدان المتطورة المتقدمة ، تقديم كافة اشكال العون والمساعدة والتسهيلات اللازمة ودعم القطاع الخاص ودوره المهم في الحياة الاقتصادية والبشرية والتعليمية والربط بين سياسات التنمية الاقتصادية والبشرية وسياسة التعليم الجامعي وبرامج التنمية.

ثانيا: الدراسات الاجنبية:

لقد توصلت دراسة **Rambeli ; N; Ramti, B., Hashim, E. & Marikan, D. A. (A.2016)** وجود علاقة كبيرة وإيجابية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي الماليزي، وأن رأس المال والقوى العاملة تؤثران أيضا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لعب رأس المال البشري

دورا حيويا في توليد النمو الاقتصادي لماليزيا وخاصة في مستوى التعليم العالي، وظهرت الدراسة أن التعليم والتنمية مفتاحان لتحسين القدرة التنافسية لماليزيا، قدرة نظام التعليم العالي على تلبية احتياجات قطاعي الأعمال والصناعة، فضلا عن إنتاج قوة عاملة مبتكرة ومنتجة وماهرة تساهم في التنمية الاقتصادية والنمو ويسهم تكوين رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب في النمو الاقتصادي، وهذا يتماشى مع جدول أعمال الحكومة الماليزية في مخطط التعليم الماليزي (2013- 2025). وتستند الأهداف والنهج التي تستخدمها وزارة التعليم بماليزيا في إنتاج نظام التعليم الوطني إلى خمسة تطلعات رئيسية تتمثل في الحصول على التعليم، والجودة، والإنصاف، والوحدة، والكفاءة، وأوضحت دراسة **(Abd Aziz, M,I & Abdullah ,D.2014)** أن سوق العمل الماليزي يعتمد على قطاع التعليم العالي في إنتاج قوة عاملة عالية المهارة وإتاحة الفرصة للمؤسسات التعليم العالي للعمل والتعاون مع أصحاب المؤسسات الخدمية للتنمية المهنية لموظفيهم وفق احتياجات وتحليل سوق العمل وتحديد الفجوة بين المهارات والمعارف وتقديم خدمات للتنمية الوطنية ، وأكدت دراسة **Chandran, V.G. R.et al.2014)** أن الشراكة بين الجامعات الماليزية والصناعة لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة ، وجود مشكلات تعيق الترابط بين الجامعات والصناعة، تساهم الشراكة في تعزيز الابتكار البيئي ووجود اليات للعمل التعاوني بينهما وفق احتياجات سوق العمل، وجود علاقة متبادلة بالبحوث التي تقوم بها الجامعات لخدمة الصناعات الوطنية الماليزية من خلال رؤية مشتركة لتحقيق أوجه الشراكة بينهما، فهم التعاون بين الجامعات والصناعة أمر حيوي ويدرج في استراتيجية الابتكار الوطنية لتشكيل روابط أفضل بينهما من أجل تعزيز الانشطة الابتكارية بين الجامعات ومتطلبات سوق العمل من الخريجين والتركيز على المعرفة والاقتصاد القائم على الابتكار وذلك وفقاً للرؤية الماليزية 2020، وتوصلت دراسة **Abu Bakar, I. & Mohamad.M.N.2012)** إلى أن الايمان بأهمية رأس المال البشري وفوائد الاستثمار الأمثل له ويقع ذلك على عاتق الجامعة الوطنية بتدريب الكوادر البشرية واكسابهم المهارات والخبرات التي تحقق التنمية المستدامة ، تركيز الجامعة الوطنية على ضمان الجودة ومراعاة أصول واحترام التنوع الثقافي وكذلك السيادة الوطنية، تطوير الكوادر البشرية بالجامعة الوطنية الماليزية ضرورة من الضروريات وربط مخرجاتها بمتطلبات سوق العمل الماليزي، وقدمت دراسة **Ranis ,G. and Stewart ,F.2000)** عدد من النتائج أهمها : أن التنمية الاقتصادية تعرف على إنها زيادة الدخل القومي وزيادة فرص السكان في التمتع بحياة طويلة وصحية ومستوي معيشة مرتفع ، زيادة الروابط بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، الاهتمام بتوفير الصحة والتعليم للسكان أهم مؤشرات التنمية البشرية يحقق التنمية المستدامة ويحسن من نوعية القوى العاملة كونه مساهم رئيس في النمو الاقتصادي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يخلص الباحث بعد عرض الدراسات السابقة العربية والاجنبية أن الدراسة الحالية لم تكن تكرار لمجهودات سابقة، بل استكمالا لمجهودات بحثية في مجال تطوير دور التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية عامة وخاصة في عرض دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في ماليزيا وامكانية الإفادة منها في مصر حيث لم تتطرق لها الدراسات السابقة في مصر من قبل مما يجعل هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة.

منهج الدراسة**:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة الحالية وذلك بجمع وتصنيف وتنظيم البيانات والتعبير عنها ووصفها وصفاً دقيقاً.

خطوات السير في الدراسة: -

الخطوة الأولى: العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية بماليزيا**.**

الخطوة الثانية: دور الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية بماليزيا.

الخطوة الثالثة: التوصيات المقترحة لتطوير دور الجامعات المصرية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا : العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية بماليزيا.

1/1التعليم الجامعي في ماليزيا.

تعد مرحلة التعليم الجامعي الماليزي من أهم مراحل التعليم على الاطلاق حيث تقيس مدى نجاح وشموخ التعليم لكل المراحل التي سبقتها، فقد مر بعدة مراحل للتطوير وصدور تقرير (رزاق) **Razak** والذي أدى إلى توحيد نظام التعليم من خلال مناهج قومية توافق بين الأعراق وتحدث توازن اقتصادي يحقق التنمية المتواصلة والاستقرار والتقدم في المجتمع لذا وضعت القادة الماليزية خطة تنموية عرفت باسم السياسة الاقتصادية الجديدة **The New Economic Policy** والتي هدفت لتحقيق التوازن بين العرقيات المختلفة بالإضافة إلى القضاء على الفقر، وتشجيع "التعليم العالي الخاص" لتحقيق التعليم الجيد برعاية الدولة، مع ترسيخ مفهوم التنمية ونشر ثقافة التغيير المؤسسي وفقا للخطط الاستراتيجية القابلة للتطبيق والتقييم بالتركيز على التنمية وزيادة معارف وقدرات ومهارات الأفراد، بالتعليم والتدريب والإبداع في كافة المجالات. فقد أعطت ماليزيا أهمية كبيرة للتعليم الجامعي كونه عامل تغيير وتنمية وذلك لبناء الشخصية، والتغيير الاجتماعي، وبناء الأمة وإقامة الوحدة الوطنية، ووسيلة لتوحيد الأجناس والثقافات والأديان في إطار مشترك تحت راية الدولة، ومحو الطائفية، والوصول إلى القومية (المنوفي، وعوض ، 2005: 115).

فقد أكد عبدالجواد (2009 :71) بأن القيادات السياسية الماليزية أدركت منذ استقلال الدولة عام 1957 أهمية التعليم الجامعي كعنصر موحد لعناصر الأمة يؤدى مع تنمية مورده البشرية إلى سرعة الارتقاء بالسلم التعليمي الجامعي ويعد مهاتير محمد (1981-2003) وعبدالله بدوى (2004-2008) وهم من أبرز القيادات الماليزية التي امتلكت رؤية فكرية واضحة تجاه التعليم الجامعي والاهتمام به في اللوائح القانونية والخطط الوطنية الماليزية، حيث تم الاهتمام بالتعليم الجامعي من خلال السياسات التعليمية والتي تميزت بعده ملامح أهمها: الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلمي، تشجيع التعليم العالي الخاص، اهتمام ماليزيا بابتعاث أبنائها إلى الخارج وانعكاسه على التنمية الاقتصادية، تشجيع ماليزيا للاستثمارات الأجنبية وانعكاسه على التعليم الجامعي، مساهمة القطاع الخاص في إنشاء جامعات خاصة لاستيعاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي، الإقبال على التعليم الديني في المؤسسات الدينية العالمية، الاهتمام بتعليم المرأة، التركيز على القطاع الخاص والاستثمار في قطاع التعليم الجامعي وقد تم إصدار لوائح وقوانين وتشريعات تحكم الاستثمار بحيث يتماشى التعليم الخاص مع التعليم الحكومي في سياساته ومتطلبات الدولة من حيث نوعية هيئة التدريس والإدارة والخدمات للطلاب والتسهيلات المقدمة إليهم وتحديد هيكل ومحتوى المقررات الدراسية.

ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2016: 23) بأن الحكومة الماليزية قامت بزيادة عدد الجامعات كونها أحد مقاييس التقدم التعليمي والرقي الاقتصادي بالتوازن بين عدد الجامعات وعدد الملتحقين بها، فقد سعت ماليزيا جاهدة في زيادة عدد الملتحقين بالتعليم العالي ففي عام 2000 وصلت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي إلى25%،حيث وصلت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في عام 2011 الى 36.5% وارتفعت النسبة عام 2012 إلي 37% الى ان وصلت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في عام 2015 الى 40.2% وتسعى الحكومة إلى أن تصل نسبة 50% عام 2020.

وتوضح أحدى التقارير الدولية (The World Bank, 2013) بأن فلسفة التعليم القومية الماليزية تركز على إنتاج الأفراد المتكاملين من الناحية الفكرية والروحية والعاطفية والجسمية، إذ تركزت توجهات التعليم والتدريب المهني والتقني على تأكيد للمواطنة وتعليم القيم بالإضافة إلى مهارات العمل اللازمة لسوق العمل، وتنبثق فلسفة التعليم الجامعي بماليزيا من فلسفة المجتمع ومبادئه وتوجهاته في ظل ما فرضه الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية وكذلك ضرورة إعادة النظر في الكثير من الجوانب المتعلقة بالتعليم الجامعي، حيث تمثل فلسفة التعليم الجامعي الماليزي القاعدة الفكرية التي يقوم عليها التعليم الجامعي ويعمل في إطارها، فقد شهد التعليم الجامعي في ماليزيا تغيراً سريعاً في العقدين الأخيرين

من القرن العشرين لم يشهده من قبل، وقد ساعد ذلك على التقدم في وسائل الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا، فكان على الدولة اتخاذ الخطوات التي تجعلها قادرة على التكيف مع آثار العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أدركت أنها لا يمكن أن تتقدم بمعزل عما يحدث من تطور تكنولوجي في العالم، فكان على نظامها التعليمي أن يتجاوب مع هذه التطورات التكنولوجية ومتطلبات التقدم الاقتصادي والطموحات الاجتماعية، لذا تم تنفيذ العديد من الإصلاحات ووضع العديد من السياسات لجعل التعليم الجامعي قادراً على المنافسة في النظام العالمي الجديد ومتطلبات الألفية الجديدة. فكل هذه التطورات الهائلة والتغيرات المتزايدة في عمقها واتساعها فرضت العديد من البني الوظيفية والمفاهيم الجديدة على التعليم الجامعي الماليزي.

حيث يواجه التعليم الجامعي بماليزيا مجموعة من التحديات من أهمها ظاهره العولمة التي يواجهها نظام التعليم الجامعي الماليزي وكيف للدولة ان تساير التطور العالمي وفى نفس الوقت تحافظ على الخصوصية الثقافية والماليزية ولقد اشار مهاتير محمد إلى عدد من الآليات التي يمكن من خلالها المحافظة على الهوية الماليزية احدى هذه الآليات هي التمسك بالإسلام ولكن ذلك مع فتح الأبواب أمام التكنولوجيا والعلوم الغربية، " تطوير مجتمع ديمقراطي" من خلال التمسك بالديمقراطية على النهج الماليزي الذى يتماشى مع الثقافة والقيم والتقاليد، بناء مجتمع علمي تقدمي غير مستهلك فقط للتنمية بل منتج وقادر على الابتكار والابداع والتصنيع في كافه المجالات وهذا لا يتأتى الا من خلال تنمية الموارد البشرية وجعلها علمياً ومواكبة التقدم التكنولوجي العالمي، التركيز على التنمية البشرية وزيادة معارف وقدرات ومهارات واخلاقيات العمل وجعلهم شعباً متسلحاً بأهم أدوات وعناصر التسليح من خلال التعليم والتدريب والإبداع في كافة مجالات العلوم والمعارف والمهن للانتقاع من هذه القدرات لصالح الشعب الماليزي ورفاهيته واستقراره اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، المحافظة على ما وصلت اليه من تقدم علمي ومكانة عالية وترتيب للجامعات الماليزية عالميا وتشجيع الجامعات الأجنبية ذات السمعة العالمية لعمل فروع في ماليزيا والتعاون مع الجامعات الماليزية، العمل على الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي من خلال التوسع في التخصصات والبرامج واستخدام أحدث وأفضل الإستراتيجيات التدريسية الحديثة للمساهمة في ارتفاع الإنتاجية(صالح ،75:2008).

2/1التنمية الاقتصادية في ماليزيا:

نجحت ماليزيا منذ سبعينات القرن العشرين في تحقيق أهدافها التنموية المتضمنة في خططها الاقتصادية، بحيث استطاعت ان تحقق طفرة تنموية كبيرة، فلم تكن ماليزيا في بادئ الامر سوى دولة زراعية تعتمد على انتاج السلع الاولية وخاصة (القصدير والمطاط ونخيل الزيت)، وبتغيير سياستها التنموية تحولت الى واحدة من الدول الصناعية التي تتمتع بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وان تحتل اليوم مركزاً مرموقاً في الاقتصاد العالمي المرتبط بصناعة التعليم(عوض، 2005 : 257) فقد سعت ماليزيا لتطبيق الاقتصاد الإسلامي، من خلال خطط التنمية الاقتصادية التي استهدفت جوهر الإسلام من حيث الاهتمام بالإنسان، والارتقاء بإمكانياته ومساهمته في عملية التنمية، وهو ما انعكس في تبني سياسات تعليمية وصحية واجتماعية واقتصادية أدت إلى ارتفاع معدلات التنمية البشرية والاقتصادية في ماليزيا(بيومي ، 2011 : 160). يعد اقتصاد ماليزيا واحداً من أقوى النظم الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، ويعتمد اقتصادها إلى حد كبير على إنتاج النفط والمطاط والأخشاب والقصدير، وإلى جانب عدة أنواع من المحاصيل الزراعة(الموسوعة العربية العالمية ،1416 : 139).

وأوضح (صالح ، 2008 : 20) بأن ماليزيا بدأت في السبعينات بتقليد اقتصاديات النمور الاسيوية، ومع وجود حكومة وطنية مؤمنة بالتغيير والتي تمثلت بجهود رئيس وزراء ماليزيا (مهاتير محمد) الذى قاد ماليزيا نحو التطوير فلم تأتي تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية من فراغ بل هي نتيجة لجهود القيادة الماليزية فاستفادت من تجارب غيرها في التنمية الاقتصادية فعل سبيل المثال لم تدع التجربة اليابانية على اختلاف مراحلها دون الاستفادة منها وتجنب الوقوع في الاخطاء التي رافقت

النهضة الصناعية الكبرى في اليابان ولم تكتفي ماليزيا بالاتجاه شرقاً بل اتجهت غرباً للاستفادة من التجارب الصناعية الكبرى والطويلة لتلك الدول.

ويري (اسماعيل 2005) أن التجربة التنموية الاقتصادية الماليزية ركزت على بعض المتطلبات لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وهى الالتزام بالسياسات والاستراتيجيات للخطط التنموية الاقتصادية التي وضعت من قبل وحدة التخطيط الاقتصادي **EPU**، والإشراف على تنفيذها، وتوظيف برامجها لتفي بمتطلبات التحول السريع نحو التصنيع، كونها أحد النمور الآسيوية السبعة القادرة على مواجهة المستجدات العالمية ودورها المؤثر على الاقتصاد العالمي. وتتمثل متطلبات التنمية الاقتصادية بماليزيا في التالي:

- امتلاك الموارد البشرية "للمهارات التدريبية" وتنميتها.

- اكتساب المهارات مع توفير البيئة الصحيحة لإخراجها واستغلالها

- تبني المورد البشري قيم ثقافية تناسب المجتمع الماليزي الذي يعمل فيه حتى يمكنه التكيف مع المعيشة الحضرية وامتلاك المهارات وأخلاقيات العمل الجديد. وهنا يبرز دور التدريب في تنمية الموارد البشرية.

- تدريب القوى العاملة واكسابهم المهارات الأساسية للصناعات الكثيفة، مع "التدريب التخصصي" في الصناعات المعقدة على مهارات نوعية تناسب الأعمال الموكلة إليهم.

- رأس مال بشري يتمتع بخبرة علمية وعملية مؤهل ومدرب لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل.

- تطويع التكنولوجيا والاهتمام بالبحث العلمي.

- توفير التمويل اللازم للإنفاق على جميع القطاعات في الدولة ومنها التعليم الجامعي .

- استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وهذا ما حققته ماليزيا.

- أفراد أصحاء ومجتهدون ومحبون للعمل وذو أخلاق، مع الاهتمام بتعليم المرأة.

ويلاحظ أن التنمية الاقتصادية في ماليزيا جاءت ببرامج انمائية في سبيل تطوير الموارد البشرية فوضعت برامجها بشكل يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني، فعالجت الفقر والجهل وحسنت الصحة والتعليم وطورت القطاعات الاقتصادية الزراعية منها والصناعية وكذلك الخدمية ذلك للوصول الى رؤية 2020 كرؤية وطنية للنمو الاقتصادي الماليزي ومحاولة الوصول الى ما وصلت اليه الدول الصناعية المتقدمة.

كما أكدت إحدى تقارير التنمية البشرية (البنك الدولي ،2016) بأن ماليزيا اتبعت نظريات اقتصادية في جلها التركيز على تنمية واستثمار المورد البشري(نظريات رأس المال البشري) والتي ركزت على العنصر البشري كونه من العناصر الاكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بتطويره واستثماره استثمار أمثل والارتقاء بمستوى الدخل بالتدريب والتأهيل واكتسابه للمعارف وأيضا زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة، وإعادة توزيع الدخل وتوفير كل مقومات الرفاهية الاجتماعية.

ويتضح أن الحكومة الماليزية اهتمت برأس المال البشري واهتمت بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وفقًا لقدراتهم ومواهبهم من أجل تحقيق التنمية المنشودة، حيث ترتبط أهداف التعليم الجامعي في ماليزيا بالقيم الثقافية والأخلاقية للمجتمع الماليزي من أجل بناء الشخصية وبيئتها الأخلاقية، كما اهتمت بجودة التعليم الجامعي والبحث العلمي وذلك من أجل الطريق للحراك الاجتماعي في المجتمع الماليزي وتحقيق أعلى معدلات تنمية بشرية كونها ركزت على نظرية رأس المال البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الارتقاء بمستوي تأهيله وتطويره.

- **علاقة التعليم الجامعي بتحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا:**

انطلقت ماليزيا في اصلاحها وتطويرها للتعليم الجامعي من السياسة التعليمية للبلاد وإعداد المواطنين بصورة أكبر ديناميكية وإنتاجية وإنسانية لمواجهة تحديات العصر في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية نحو تحقيق وضع صناعي جديد وإعداد الأفراد عقلياً وروحياً وعاطفياً وجسمياً إعداداً قائماً على الايمان بالله وطاعته وتزويد الطلبة بالمعارف والمهارات ليتحملوا المسؤولية والقدرة على المساهمة في وحدة ورخاء الأسرة والمجتمع والوطن وتكوين نظام تعليمي عالمي يفي بمتطلبات وتطلعات الشعب الماليزي.

لذا أصبح التعليم جزأ لا يتجزأ من السياسة التنموية وبذلك أولت الحكومة الماليزية الاهتمام بالتعليم الجامعي وتوظيفه في خدمة الاقتصاد الوطني الماليزي من خلال العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي والتوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية والربط بين التعليم الجامعي وأنشطة البحث العلمي والانفتاح على النظم التعليمية المتطورة والتدريب وتدريس العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية وذلك لنقل الخبرات الاجنبية وفتح آفاق التعاون بابتعاث الطلاب الماليزيين للدراسة بالخارج للاطلاع على أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في الدول الأخرى والاهتمام بإنشاء مراكز البحوث التكنولوجية (صالح ، 2008 :76). وكما جاء في دليل التربية الماليزية، أن ماليزيا تخطط لجعل التعليم قطاعاً إنتاجياً خلاقاً لأجيال كثيرة تأخذ دورها في الحياة وتسعى لاستكمال مخططها الاستراتيجي عام 2020 الذي يهدف إلى الوصول بماليزيا إلى مجتمع المعلوماتية (القنصلية الماليزية ،2003 :23).

وأكد (الجوجري، 2008 :12) أن ماليزيا استطاعت تحقيق إنجازات على مختلف الأبعاد بوجود قيادة سياسية حاذقة للسير نحو طريق التقدم والرقي ولتأخذ موقعها المميز بين دول العالم ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية يشار لها بالبنان، بالرغم من مرورها بتجارب استعمارية مريرة ولكنها استطاعت النهوض والسير بطريق التنمية. فقد أكد " مهاتير محمد " وزير التعليم ورئيس مجلس الوزراء الماليزي على أهمية تغيير النهج الاقتصادي الذي يعتمد على الزراعة والانتقال الى الصناعة لتحقيق عملية التنمية بوصفه" ان الأمة الماليزية تخلصت من الاستعمار عام 1957ولكن ظلت بلداً زراعياً حتى عقد الثمانينات من القرن الماضي"، واصبح هدفه هو اخراج ماليزيا من وضع الدولة الزراعية والعمل في إطار خطة عمل صناعية والعمل عن طريق بوابة التعليم بإرسال بعثات علمية الى الخارج خلال عشر سنوات نصف مليون ماليزي نقلو حضارة الدول المتقدمة إلي ماليزيا ووجه التعليم إلى حاجات الدولة الحقيقية.

وقد قامت الحكومة الماليزية بتوظيف التعليم الجامعي لتحقيق التنمية الاقتصادية باتخاذ بعض التدابير للدخول في مستقبل تكنولوجي أفضل ومنها الوجه المتغير للتعليم (الشراكة بين الشركات الكبيرة والجامعات التقليدية- الشراكة بين الجامعات والشركات في الإدارة- والشراكة بين الجامعة وعالم الأعمال)، التقدم المعرفي وقطاع الصناعة. **(Musa, M. B. 2007)**

أ- الوجه المتغير للتعليم : يتغير وجه التعليم في عصر الاقتصاديات المتقدمة وهناك اتجاه جديد سائد في التعليم العالي يطلق عليه تلبية الجامعات لحاجات الشركات ويتجلى في عدة أشكال منها: (**Musa, M. B. 2007**)

- **الشراكة بين الشركات الكبيرة والجامعات التقليدية**: ومنها تلبية حاجات تدريبية وتعليمية تتطلبها العلاقة بين العرض والطلب (أي العملاء والمتقدمين للوظيفة).
- **الشراكة بين الجامعات والشركات في الإدارة :** قامت حكومة ماليزيا بوضع سياسة مشاركة الشركات في إدارة الجامعات وهي طريقة جديدة لإدارة الجامعات لتصبح أكثر كفاءة وشفافية وقدرة مالية.
- **الجامعة وعالم الأعمال** : لقد حددت مؤسسات التعليم العالي الماليزي استراتيجياتها بحيث تستطيع البقاء والازدهار في عالم جامعات الشراكة واعتبرت نفسها كيانات مستقلة للأعمال تقدم خدمات معينة قابلة للتسويق، حيث وضعت لنفسها أسماء مميزة في بعض المجالات المتخصصة وأكدت الأدبيات

الاقتصادية على تواجد علاقة إيجابية بين التقدم العلمي والمعرفي للتعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية، وأهم ما تشير إليه تلك الأدبيات أن الاستثمار في التعليم الجامعي والمعرفة يساهم بإيجابية في تحفيز النمو الاقتصادي الذي يزيد من قدرات الدولة للاستثمار في جوانب المعرفة المختلفة وهم الموارد البشرية المدربة والمؤهلة.

ب- التقدم المعرفي والتقدم الصناعي الماليزي: يوجد حقيقة واقعة في التجربة التنموية الماليزية الا وهى مقولة" أن الدمار الذى يدمر رأس المال المادي هو أقل خطورة من وباء يدمر الثروة البشرية " فالانتقال من حالة التخلف الاقتصادي إلى حالة التنمية اعتمدت بصورة أساسية على التقدم المعرفي أو ما يطلق عليه الاقتصاد القائم على المعرفة والذى هو نتاج المعرفة البشرية من خلال خبراتهم ، وأساليب تكنولوجية مستحدثة كأداة لتحقيق التقدم أو الازدهار الاقتصادي، والقدرة على توليد واستغلال المعرفة والمعلومات، وكذلك إنتاج وتوزيع ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات في تحقيق التقدم الاقتصادي ، وقد وضعت الحكومة الماليزية في الحسبان أهمية التحول لاقتصاد معرفي يمثل جزءاً من خطة أكثر شمولاً للاقتصاد الماليزي وهى ما يطلق عليها "رؤية 2020" ولدفع الاقتصاد الماليزي ليحقق ما حققته الدول الصناعية المتقدمة فيما يتعلق بأداء اقتصادها وقدراتها التكنولوجية، ودفع الابتكار والتجديد في الكثير من المجالات مع تحقيق نمو مستمر في الناتج المحلى على المدى الطويل والتي تلعب فيه المعرفة دوراً رئيسياً في زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة. (The World Bank .2007:22)

ويجد بالإشارة أن الحكومة الماليزية بذلت جهوداً كبيرة في تطوير التعليم الجامعي والاهتمام بجودته وتحسين الربط بين ما تنتجه الجامعات من بحوث وحاجة القطاع الخاص إلى تلك البحوث، وقد قامت الحكومة بتحديث نظامها الجامعي وزادت الفرص من خلال إنشاء العديد من مؤسسات التعليم العالي لتلبية الطلب المتنامي على العمالة الماهرة المطلوبة لاستدامة النمو الاقتصادي والتنافسية، فأنشأت نظاماً على مستوى عالمي، ولكن عدد قليل من الجامعات الماليزية هو ما أمكنه أن يحقق وضعاً تنافسياً عالمياً، وظهرت على قائمة الجامعات الأفضل عالمياً. وأن هذه الجامعات هي التي تقدم إسهاماً في تقديم المعرفة من خلال البحث والتعليم.

وللتميز الماليزي في التعليم الجامعي تم عمل برامج تؤامه مع الجامعات الأجنبية وإنشاء فروع لها بماليزيا، ويرجع ذلك إلى السعي قدماً من قبل الإدارة الماليزية لتدويل التعليم الجامعي حيث يوجد بعض مؤسسات التعليمية العالية من دول على مستوى عالي جداً من التقدم في شتى المناحى خاصة المجال التعليمي توفر للطلبة برامج التوأمة والامتياز للدرجات العلمية عبر وجود شراكة مع الجامعات والكليات الماليزية. وافتتاح فروع للجامعات الماليزية في الخارج وهذه جرأة تحسد عليها ماليزيا بل وثقة في قدراتها التعليمية، كما أن من مفاخر التعليم العالي في ماليزيا هي " الجامعة الماليزية المفتوحة " التي تلعب دور الرائد في صياغة كيان الجامعات الإلكترونية في قارة آسيا(ميتكيس ،136:2010) .

ومن هنا يتضح أن الجامعات الماليزية وصلت إلى مستوى عالمي بتحقيق التوازن بين التوسع الكمي وتحسين الجودة ، بما يتطلبه ذلك من تخفيف القيود الإدارية والمالية التي تخضع لها الجامعات الحكومية وتمكينها من التركيز على قضايا التطوير المؤسسي، وقدرتها على استيعاب الطلبة المتميزين، وكذلك القدرة على تجويد أعمال الباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وتعيين أفضل الكفاءات لقيادة الجامعات، مع توسيع رؤية القيادات نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وخلق جامعات على مستوى عالمي لمواكبة استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والإصلاحات الجارية في المراحل التعليمية المختلفة ومنها العالية. وقد حددت ماليزيا أهدافاً للتحول إلى اقتصاد المعرفة تقوم على استيعاب وتبنى المعرفة العالمية القائمة، وإنتاج وتسويق مبتكرات نابعه من ماليزيا، وتزويد القوة العاملة الماهرة بالمواصفات التقنية والإدارية لاقتصاد عصري قائم على الابداع.

- العلاقة بين التعليم الجامعي بماليزيا والتنمية الاقتصادية من خلال وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة.

لقد تميزت ماليزيا بتنمية مواردها البشرية بهدف التنمية الوطنية، ويعد رأس مالها البشري نواة الاقتصاد المعرفي، حيث خصصت أكثر من خمس ميزانيتها السنوية لقطاع التعليم ولتطوير مواردها البشرية، ولم يقتصر النهوض بالثروة البشرية على المهارات والمعرفة بل شملت القيم الاخلاقية والفكر المستنير والوعي الثقافي (السعد ، 2014).

ويوضح (كورت ، 2012) بأن ماليزيا تنعم بأهم اصول لها وهى الموارد البشرية من العمالة التي تتميز بالشباب والثقافة والإنتاج والمهارة مما يثبت أنها الأفضل في المنطقة ويضمن تأكيد الحكومة على تنميتها والإمداد المتواصل بالقوة العاملة الماهرة المؤهلة والمدربة لاستيفاء احتياجات قطاعات الخدمات والتصنيع المتنامية.

ومن الجدير بالذكر أن ماليزيا اهتمت بالاستثمار في رأس المال البشري وكذلك الاستثمار في الصناعات الثقيلة وتحول المجتمع من واقعه الزراعي إلى واقعه الصناعي الحديث الذي يتسم بانخفاض نسبة القوي العاملة في الصناعات الثانوية وارتفاعها في الصناعات الحديثة، ولم تقتصر الجامعات الماليزية على إعداد الخريجين وإجراء البحوث، والاهتمام بالتعليم المستمر وتقديم خدمات للمجتمع من خلال الخدمات الاستشارية عن طريق فتح مكاتب استشارية متخصصة مثل مراكز الخدمة العامة والوحدات ذات الطابع الخاص.

ويمكن القول بأن الموارد البشرية هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والتي يتم إعدادهم وتأهيلهم بالجامعات الماليزية بما يتفق مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل الماليزي، حيث تمتلك ماليزيا رأس المال البشري الذي كان وقود التنمية الاقتصادية ومحركها، استناداً إلى نظرية رأس المال البشري، كما تم تخصيص منح للدراسات العليا ودراسات ما بعد الدكتوراه بالإضافة إلى وضع برنامج قومي للمنح العلمية، فتم تخصيص 298 منحة للخريجين المتميزين لاستكمال دراستهم العليا في العلوم والهندسة وتدعيم الحكومة لبرامج جذب العلماء والمهندسين الماليزيين المقيمين في الخارج في مجال العلوم والتكنولوجيا، وقد تم وضع برنامج يتضمن حوافز مالية لتشجيع العلماء والخبراء الماليزيين المقيمين في الخارج على العودة للوطن والاستفادة من خبراتهم وطاقتهم وتوظيفيها في خدمة المجتمع الماليزي، استيراد الحكومة التكنولوجيا من الخارج، والاستفادة من نتائج البحوث في استخدام الموارد لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية(Foo, K. Y. 2013:12).

وتعد تجربة التنمية في ماليزيا من أحد التجارب الناجحة في تنمية رأس المال البشري بين دول العالم الثالث فقد حققت تقدما واضحا في هذا المجال ليستفيد من تجربتها البلدان العربية، وقد أثبتت تميزها بين النمور الاسيوية وهو الأمر الذى تم الاعتراف به اقليمياً ودولياً، ويشير تقرير التنمية البشرية (2016) الصادر من الأمم المتحدة الى أن ماليزيا ارتقت الى الترتيب (59) بين دول العالم (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،23 : 2016).

والجدول رقم (4) يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الماليزي القيمة (بالدولار الأمريكي $)

العام	1990	2000	2006	2007	2009	2010	2012	2013	2014	2015
متوسط نصيب الفرد من (GDP)	6.470	11.760	17.080	18.460	18.940	20.020	22.260	23.390	24.770	25.200

الجدول من إعداد الباحث: اعتماداً على البيانات المنشورة على صفحة البنك الدولي2016
http://www.albankaldawli. Org

يوضح الجدول السابق زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الماليزي من عام 1990 -2015 وبالتالي يكون له الاثر الإيجابي على مدخلات وعمليات ومخرجات التعليم الجامعي الماليزي، ويلاحظ زيادته ببطيء بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي تعرضت لها ماليزيا ودول شرق آسيا ، أزمة غير عادية من حيث سرعتها وبداياتها والتي نتج عنها فقدان الثقة المفاجئة وهروب رؤوس الأموال، وتعرض الاقتصاد الماليزي لهزة عنيفة ولكن للافت للنظر أن الاقتصاد الماليزي كان من أسرع دول شرق آسيا تعافياً من الأزمة . فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990م كان 6.470 دولاراً إلا أنه وصل الى 25.200دولار عام 2015م ، ، ولقد تأثرت معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد بالركود النسبي الذى تلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك الى أن الحكومات الماليزية حرصت على إرسال ابتعاث ابنائها الى الخارج لنقل ما هو جديد من علوم وتقنيات حديثة وإعداد وتأهيل العمال والفنيين بتدريبهم على التقنيات الحديثة. مما أدي الى سرعة فائقة في الانتقال إلى حقول التقنيات الجديدة، والوصول إلى مستويات عالمية في مجال التقنيات الحديثة مما انعكس على زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ركزت ماليزيا جل اهتمامها على العنصر البشري الذي يعتبر ثروة وطنية مهمة جداً ومحرك رئيسي وفعال للتنمية الاقتصادية.

لقد اعطت سياسة الرؤية الوطنية الماليزية اهتماماً كبيراً للتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي الذى اجتاح اماكن كثيرة من العالم، ومن ثم وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد وتضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي والوصول به الى مستوى متميز عن طريق المزيد من الاهتمام بالموارد البشرية بهدف التنمية الاقتصادية الوطنية.(حنانيا،105 :2011) .

ومما سبق يتضح أن ماليزيا واكبت التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة وذلك بابتعاث الطلبة الى الخارج وانعكاسه على التنمية الاقتصادية الماليزية بتوفير كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة، وذلك بتشجيع أبنائها على الدراسة بالخارج، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وانعكاسها على التعليم لقصور الجامعات المحلية عن استيعاب كل الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي، وتوفير كوادر دينية متعلمة في مؤسسات دينية عالمية مثل الأزهر الشريف بمصر، وقد ايقنت الحكومة الماليزية أن رأس مالها البشري هو النواة في اقتصاد معرفي، وهي بذلك خاضت مسيرة شاقة انما ناجحة لإصلاح سياستها التربوية في القطاعين العام والخاص منذ منتصف التسعينات الى يومنا هذا ، ولم يقتصر النهوض بالثروة البشرية على المهارات والمعرفة بل شملت القيم الاخلاقية والفكر المستنير والوعي الثقافي.

ثانياً دور الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية بماليزيا.

لقد ركزت الجامعات الماليزية على توظيف وظائفها الثلاث (التعليم – البحث العلمي – خدمة المجتمع)، في تحقيق التنمية الاقتصادية فالجامعات الماليزية وليدة المجتمع وجزء مهم منه لتلبي حاجاته وتساعد وتساهم في تحقيق التنمية بجميع مجالاتها ومنها الاقتصادية.

1/2 دور الجامعات الماليزية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دور التعليم في إعداد الكوادر البشرية.

لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحاً لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، ويوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات ، وإن نجاح السياسات التعليمية

في ماليزيا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكمـــاً كبيـــراً من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها (عاشور ، قويدر، 2010).

وقد حاز التعليم الجامعي بماليزيا الاحتراف والاعتراف من العالم وفى طريقه إلى مزيد من تحقق التميز والرقى وأكبر دليل على ذلك هو انضمام عدد من جامعات ماليزيا إلى قائمة أفضل الجامعات في العالم كما وضعتها مؤسسة "تايمس للتعليم العالي" (Times Higher Education) ولا شك أن الجهود لإنجاز التقدم في الترتيب أو على الأقل الثبات فيه أكبر تحدى وأصعبه نظراً للمنافسة القوية من جامعات الدول المتقدمة وبعض جامعات الدول النامية وأعلنت قائمة المؤسسة المعنية لأفضل 500 جامعة في العالم تأهيل خمس جامعات ماليزية ضمن هذه الصفوة ومنها جامعة ملايا 180 عالمياً وجامعة ماليزيا الوطنية 291 وجامعة ماليزيا للعلوم 314 وجامعة ماليزيا الدولية للتكنولوجيا 320 عالمياً وجامعة بوترا الماليزية 345 عالميا (ميتكيس، بصري ،2010: 108) . ومن الملاحظ أن الجهود التي بذلتها ماليزيا لإنجاز التقدم في ترتيب جامعتها عالمياً أو على الأقل الثبات فيه كان أكبر تحدى وأصعب نظراً للمنافسة القوية والشرسة من جامعات الدول المتقدمة وبعض جامعات الدول النامية.

فقد أدركت الحكومة الماليزية أهمية ودور الجامعات نحو الاقتصاد المعرفي باعتباره الحل للانتقال من حالة التخلف إلى التقدم الاقتصادي وإدراك أهمية التقدم المعرفي من خلال العديد من المبادرات ، فقد قامت وزارة الموارد البشرية الماليزية بإطلاق خطة تنمية المهارات العلمية 2008-2020 وظهرت جهود الحكومة الماليزية لدفع الاقتصاد الوطني ليصبح أكثر تنافسية في الاقتصاد العالمي، وتعتمد هذه الخطة على عدة محاور أهمها(Foo, K. Y. 2013:12)

- استمرار نهج الإصلاح في التعليم الجامعي وتوظيفه لخدمة الاقتصاد الماليزي.

- التوسع في تشجيع القطاع الخاص تحت ترتيبات مختلفة أهمها "الخصخصة ".

- دعم سياسة "التوأمة" مع الجامعات والخبرات الأجنبية.

- إنشاء عدد متزايد من المعاهد والمؤسسات التكنولوجية المتقدمة لتكون قاطرة عملية التنمية والتحول نحو الاقتصاد المعرفي .

وقد أقر البنك الدولي في أحد تقاريره (The World Bank 2007:57) بأن لكى تحافظ ماليزيا على ما وصلت إليه من تقدم علمي وتقنى وثقافي واقتصادي اتخذت بعض الأساليب للارتقاء بدور الجامعات الماليزية في إعداد الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ومن هذه الأساليب:

- اعتمادها على التخطيط طويل الأجل فقد وضعت خططها حتى عام 2020.
- التحول إلى مجتمع معلوماتي مبنى على العلم والمعرفة.
- تمهين التعليم من أجل تخريج متعلمين قادرين على المساهمة في تنمية المجتمع من خلال استقطاب المهنيين من ذوي المهارات العالية لتكوين دولة صناعية متكاملة.
- الاعتماد على التطوير والتغيير والبحث عن طريق أساليب جديدة لتوسيع قاعدة التعليم الجامعي مع مراعاة متطلبات واحتياجات سوق العمل.
- التوسيع في التخصصات والبرامج وخيارات جديدة في التعليم الجامعي واستخدام احدث وأفضل الاستراتيجيات التدريسية الحديثة للمساهمة في ارتفاع الإنتاجية.
- تشجيع الجامعات الأجنبية ذات السمعة العالية لعمل فروع لها في ماليزيا.
- استخدام نظام التقنية التفاعلية كجزء أساسي في عملية التعليم والتعلم مع وجود البنية التحتية للتقنية العالية التي تساعد الجامعات في الوصول مجتمع المعلومات .
- تطوير الجامعات لتلبية حاجات المجتمع ومواجهة تحديات العولمة.
- التركيز على العلوم والتقنية لإنشاء قاعدة من العمالة المتعلمة والمنافسة عالمياً .

2/2 دور الجامعات الماليزية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال البحث العلمي.

لقد اهتمت الحكومات الماليزية بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلمي، وأصبح إدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في منظومة التعليم الجامعي أمراً أساسياً لتطويره وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، ومواكبة القرن الحادي والعشرين وقد تم التركيز على علوم المستقبل خاصة الرياضيات والعلوم واللغات، مع وجود وعى بين المسؤولين في ماليزيا بأن استخدام التكنولوجيا والمعرفة هي جوهر العملية التنموية، وكانت أهم خطوة اتخذتها الحكومة الماليزية في تدعيم أنشطة البحث العلمي والتكنولوجيا هو إنشاء وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة لتتولى مسؤولية التخطيط والتنمية والتنسيق لأنشطة العلوم والتكنولوجيا. ويعتبر دور وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة مكملاً لدور المجلس القومي للبحث العلمي والتنمية (Musa, M. B. 2007) ولتنفيذ الرؤية الوطنية بهدف التنمية أكد (الحسيني، 2008: 369) بأن الحكومة الماليزية قامت بتأسيس عدة مراكز للبحوث والتطوير تخدم التطوير الصناعي وصناعة المعرفة ومن أهم مراكز البحوث في ماليزيا مؤسسة عبدالرازق للاتصالات والبث، ومؤسسة التربية والعلوم الماليزية، والاكاديمية الماليزية للعلوم والتكنولوجيا، وبرنامج التطوير الوطني، والبرنامج الوطني للرواد، ومؤسسة التطوير التكنولوجي الماليزية، وجمعية الصناعيين التقنيين الماليزية. حيث ترتبط سياسات المؤسسات والشركات الماليزية ارتباطاً وثيقاً بالجامعات ومراكز الابحاث العلمية، وقد اتضح أن نقص المهارات البشرية والمعلومات حول التكنولوجيا من أهم عوامل معوقات الابتكار، حيث تكمن المشكلة في رأس المال البشرى، وتظهر هنا دور وأهمية الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في معالجة هذه المشكلات خاصة إذا علمنا أن معظم القوى البشرية في العلم والتكنولوجيا تعمل في قطاع التعليم العالي، وقد أكدت الخطط التنموية الماليزية أن أنشطة البحث والتطوير تشارك على الأقل بنحو ثلث النمو السنوي للاقتصاد الماليزي، ولهذا دعت الخطط إلى زيادة قدرات الابتكار المحلية وتوفير بيئة أكثر ملائمة لتطوير التكنولوجيا، ونجد أن الاقتصاد الماليزي تحكمه ازدواجية بين قطاع تصديري قوى تهيمن عليه شركات دولية النشاط مع تشابك قليل مع الشركات المحلية، واقتصاد محلى لا تعد فيه مكونات البحث والتطوير وأنشطة الابتكار والمكون المهارى منافساً دولياً، لذا وضعت سياسات لإصلاح وتطوير التعليم الجامعي الماليزي لتفعيل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطويع التكنولوجيا بماليزيا في التالي:(The World Bank, 2013:57)

- إعادة تحديد دور الحكومة الماليزية في التنمية الاقتصادية مع توفير ما يلزم من ضوابط وحوافز مع تحول الاقتصاد الماليزي إلى اقتصاد المعرفة.
- تبنى نظم للتفكير الإبداعي.
- صياغة استراتيجية تنموية تتناسب مع كل إقليم في ماليزيا بدلاً من استراتيجية واحدة لكل ماليزيا، وهذه الاستراتيجية الإقليمية يتعاون على تنفيذها الحكومة وقطاع الصناعة والمؤسسات البحثية إضافة إلى الاستفادة بالخبرات الدولية.
- توسع الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير والابتكار وربط مخرجاته باحتياجات ومتطلبات سوق العمل.

ومن أجل الربط بين الاحتياجات النوعية للتعليم الجامعي وأنشطة البحوث العلمية أسست ماليزيا قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وأمدتها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية اللازمة، مع دعم الدولة لجهود الأبحاث العلمية في الجامعات من خلال مؤسسة تطوير التقنية الماليزية وتشجيع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنية من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية للأغراض التجارية، ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دوراً في مجال رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات الماليزية والتنمية والقطاع الخاص، وكى تتعاون ماليزيا مع دول الشمال والجنوب في المجال التعليمي وحتي يكون هذا التعاون مدخلاً أساسياً لتوثيق الروابط بينهم في المجال الاقتصادي ومن ثمراتها تولى ماليزيا مسئولية تنفيذ ونشر الاقتراحات البحثية وتأسيس مراكز الجودة التعليمية التي تقوم على أساس الارتقاء باقتصاديات دول الجنوب وتقربهم أكثر إلى بعضهم من خلال دراسة تاريخهم وثقافاتهم، مع تخفيض نفقات دول الجنوب المخصصة للدارسين من أبنائها من دول الشمال، وقد تقدم مهاتير محمد باقتراح لإنشاء جامعة دولية لدول الجنوب

تضم مختلف التخصصات لتمثل آلية جديدة للتعاون بين دول الجنوب في المجال التعليمي فضلا عن التعاون بينهما في إطار ما أطلق عليه الشراكة الذكية، كما وضحت أحدي التقارير بأن ماليزيا قامت بتخصيص موارد أكبر للبحث والتطوير على أسس تنافسية، وتوفير حوافز خاصة للتعاون مع المؤسسات البحثية الأجنبية، وبين الجامعات والشركات الخاصة، وجذب باحثين وأعضاء هيئة تدريس من الخارج، وأحد أهم الطرق فعالية لتخصيص موارد للبحوث هو تنمية مراكز التميز البحثي بالتركيز على أفضل الباحثين وتمويل المؤسسات المتخصصة في مجالات معينة(The World Bank, 2013:59).

فقد اتبعت الحكومة الماليزية سياسة البحث والتطوير R&D منذ منتصف العقد الأخير في الألفية الثانية وهذا ما وضحه (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ،195: 2014) بتميز اتجاه الإنفاق على البحث والتطوير في الاقتصاد الماليزي بالارتفاع الملحوظ حيث ارتفعت نسبته من إجمالي الناتج المحلي الماليزي ففي عام 2000 بلغت ميزانية البحوث والتطوير 0,4% من الناتج المحلى الإجمالي، وطبقاً لإحصاءات وزارة البيئة والعلوم والتكنولوجيا فإن إجمالي عدد الباحثين بلغ 160باحثاً ' ومعظم هؤلاء متخصصون في مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجية والزراعة. وطبقاً لتقديرات عام 2005 بلغت ميزانية البحوث والتطوير 0,7% فقط من الناتج المحلى الإجمالي، وبلغ عدد العاملون بالأبحاث والتطوير لكل مليون نسمة 299 باحثاً (البنك الدولي ،262: 2008) أما في عام 2016/2015 بلغت ميزانية البحوث والتطوير 0,6% فقط من الناتج المحلى الإجمالي وبلغ عدد الباحثون لكل مليون نسمة 365 باحثاً(البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ،155: 2016).

ويؤكد معهد اليونسكو الإحصائي (2016) بأن الإنفاق على البحث والتطوير لعام 2011 يمثل نسبة 1,07% من إجمالي الناتج المحلي حيث زاد نسبة الانفاق في عام 2016 إلى نسبة 1,13% والإنفاق عبارة عن النفقات الجارية والرأسمالية (بالقطاعين العام والخاص) على الأعمال الإبداعية التي تتم بطريقة منهجية بغرض الارتقاء بالمعارف الإنسانية والثقافية والمجتمعية، ويغطي البحث والتطوير البحوث الأساسية والتطبيقية وعمليات التطوير التجريبية.

وقد أوضحت (متكيس ،2010:135) بأن الحكومة الماليزية بادرت بمشروع وادي ماليزيا التكنولوجي للانتقال إلى عصر المعلومات والمعرفة وتقديم ثقافة الابتكار والتعلم مدى الحياة، فقد أنطلق هذا المشروع في 1996 وكان يعرف بجسر الوسائط المتعددة الفائق السرعة، وأصبح به الآن 900 شركة دولية النشاط وتركز الشركات الأجنبية والوطنية في هذا الوادي على البحث والتطوير ومنتجات الوسائط المتعددة والحلول والخدمات التكنولوجية. والشركات التي تود العمل بالوادي ينبغي أن تفي بمعايير محددة أهمها: أن تقدم أو تستخدم بكثافة منتجات وخدمات متعددة الوسائط، تستخدم عدد كبير من العاملين في الحقل المعرفي، تقوم بتحويل التكنولوجيا وتشارك في تطوير وتدعيم مبادرات اقتصاد المعرفة في ماليزيا، وتتوافق مع المعايير البيئية، وتتوطن الشركات التي تود العمل بماليزيا في منطقة المشروع. وتشمل مشروعات هذا الوادي القطاعات الاتية: الحكومة الالكترونية، البطاقات القومية متعددة الأغراض، المدرسة الذكية، العلاج عن بعد، مشروع الريادة التكنولوجية .

ومن الملاحظ أن ماليزيا خطت خطوط واسعة بتأسيس الجامعات الوطنية وعدد من الجامعات الخاصة حيث تقوم هذه الجامعات على فلسفة ربط العلم بالحقول التجريبية والوفاء بمتطلبات سوق العمل فتقوم هذه المؤسسات بتصميم برامج ومناهج ترتبط بالبيئة التعليمية العالمية وعلاقاتها بالتقنيات الحديثة ونظم المعلومات.

3/2 دور الجامعات الماليزية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خدمة المجتمع:

يعتبر التعليم الجامعي الماليزي إحدى الركائز المهمة التي يبنى عليها التقدم الاقتصادي، فهو الذى يقوم بتطوير العلم والمعرفة من أجل تنمية الإنسان وتقدمه، وهو أصل التقدم الاقتصادي الكبير الذي

حققته الحكومة الماليزية، كما انه مكون أساسي من مكونات النظام الوطني للتعليم، وبالتالي كان لزاما عدم اغفال دوره في خدمة المجتمع.

ويري عوض(2005:129) أن في بداية تجربة التنمية الاقتصادية الماليزية نفذت الحكومة مجموعة كبيرة من الاستثمارات تحول معها الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة، وكان انشغال الحكومة بمستويات النفوذ الاقتصادي للجامعات العرقية أكبر من انشغالها بتحقيق التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص وتحولت الدولة من الاستثمار في مجالات التنمية الأساسية إلى الاستثمار في الصناعات الثقيلة إلا أن المنتجات الماليزية افتقرت إلى القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، الأمر الذى دفع الدولة بمشاركة مجتمعية إلى البدء في تنفيذ برنامج اقتصادي بعيد الحيوية للقطاع الخاص وخدمة المجتمع ، فقد قامت الدولة بدءاً من عام 1983م بتباع برنامج الخصخصة للمؤسسات العامة، فقد أدت سياسة الخصخصة إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص، وقد انعكس اتجاه الخصخصة نحو التعليم إذ بدأت مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الظهور منذ منتصف التسعينات. وانطلاقا من أن بداية الدخل أدي إلى زيادة الطلب على التعليم العالي بصورة كبيرة وتأسيساً على الحاجة الكبيرة للموارد المالية اللازمة لإنشاء مؤسسات جامعية جديدة تعاونت الحكومة مع القطاع الخاص في هذا الصدد، ويعد هذا التعاون من أهم الاتجاهات الجديدة المميزة في سياسة التعليم العالي الماليزي والتي تميزت بقدر كبير من النجاح.

ويوضح الملثم(210 : 2010) بأن للمرأة الماليزية دور حيوي وفعال في التنمية الاقتصادية سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، والمرأة الماليزية بطبيعتها نشيطة وتعمل كثيراً، فالتقاليد الماليزية تسمح للمرأة بمشاركة الرجل في العمل، ففي القري تذهب المرأة الى الحقول وتعمل مع زوجها، وفي المدن تعمل المرأة في الدوائر الحكومية وفي الشركات، وهناك سيدات ماليزيات تولين مناصب مرموقة كمديرات للشركات والمؤسسات، وتحصل المرأة العاملة على راتب الرجل في المجال نفسه، فكل من الرجل والمرأة يحصل على حقوقه وكل يؤدى واجباته، وهذا من ملامح التنمية الواضحة في ماليزيا.

وبشكل عام تزداد مشاركة المرأة الماليزية في سوق العمل بارتفاع مستواها التعليمي الذى يساهم في خدمة المجتمع، فقد استفادت المرأة في ماليزيا من فرص المساواة المتاحة في التعليم عامة والجامعي خاصة، كما أن ارتفاع مستواها التعليمي يحفزها على الانخراط في سوق العمل وخدمة المجتمع.

ثالثاً: التوصيات المقترحة لتطوير دور الجامعات المصرية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يقدم الباحث عدد من التوصيات المقترحة لتطوير دور الجامعات المصرية في تحقيق التنمية الاقتصادية وهي كالتالي:

1- ربط سياسة الجامعات المصرية باحتياجات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل والسياسات المجتمعية، وسن التشريعات التعليمية والقوانين التي تحقق للتعليم الجامعي ارتباطه الوثيق بسوق العمل واحتياجات التقدم الصناعي.
2- تكامل وتناسق سياسة الجامعات المصرية مع اتجاهاتها نحو التوسع الكمي والكيفي معاً.
3- الارتقاء بعولمة التعليم الجامعي من خلال تشجيع وتنمية التعليم المفتوح والتعليم والتدريب المستمر والتعليم مدى الحياة، وتوسيع خيارات الخدمة التعليمية.
4- تبني الجامعات المصرية لمشروعات الريادية والإنتاجية.
5- تعزيز قاعدة التدريب والتعليم المستمر، واستيعاب الطلب على التعليم الجامعي مع ضمان الجودة المتاحة بحيث توائم مخرجاتها مع متطلبات واحتياجات سوق العمل المصري.
6- ربط احتياجات ومتطلبات سوق العمل بخريجي الجامعات بحيث يتخرج الطالب من الجامعة ويجد مكانه في عمل مناسب وفق قدراته ومهاراته ومواهبه، ولا يتكون لدينا طوابير من بطالة المؤهلات العليا.

7- توثيق العلاقة بين الجامعات المصرية وسوق العمل بوضع قوانين تحكم العمل من خلال التخطيط السليم لسياسة القبول للوفاء بمتطلبات سوق العمل.

8- إدخال المواد المهنية وريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة في برامج التعليم الجامعي.

9- ربط البحث العلمي بالجامعات المصرية والمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالمجتمع المحلي وسوق العمل ومراكز الإنتاج.

10- عقد اتفاقيات وشراكات بين الجامعات والحكومة والقطاع الخاص بما يحقق التنمية الاقتصادية.

11- امتلاك رؤيا مستقبلية للتنمية الاقتصادية والانتقال من اقتصاد قائم علي حجم المدخلات إلي اقتصاد قائم علي نوعية المدخلات وتجويد المخرجات.

12- تكاتف الجهود في تطبيق الخطط القومية والاهتمام بالعنصر البشري والارتقاء بمستوي التكنولوجيا لتحقيق النقلة النوعية للاقتصاد القومي.

13- تعزيز التعليم المهني لتوفير العمالة الماهرة والفنية من القوى العاملة التي يحتاجها سوق العمل والتي تستطيع أن تتعامل مع التكنولوجيا الحديثة لإحداث التوازن بين العرض والطلب من خريج الجامعات المصرية واحتياجات سوق العمل.

14- اتخاذ بعض الأساليب للارتقاء بدور الجامعات المصرية في إعداد الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والتحول إلى مجتمع معلوماتي مبنى على العلم والمعرفة، وتمهين التعليم من أجل تخريج متعلمين قادرين على المساهمة في تنمية المجتمع ومواجهة تحديات العولمة، والتركيز على العلوم والتقنية لإنشاء قاعدة من العمالة المتعلمة والمنافسة عالمياً كما هو بماليزيا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ-الوثائق الرسمية:

1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2016): التنمية للجميع، **مفاتيح البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية**.

2- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (2014): المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، تقرير التنمية البشرية، **الجدول الإحصائي9 التعليم**.

3- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (2014): المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، **الجدول الإحصائي10 التحكم بالموارد وتخصيصها**.

4- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (2014): المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، **الجدول الإحصائي15 اتجاهات السكان**.

5- بنك البيانات العالمي (2016): ماليزيا، معهد اليونسكو للإحصاء، مؤشرات التنمية العالمية، **جدول 10 الانفاق العسكري**.

6- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (2016): ماليزيا، **إجمالي الناتج المحلى والدخل القومي ونصيب الفرد**، مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

7- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (2008): محاربة تغير المناخ: التضامن الانساني في عالم منقسم، **الجدول الاحصائي 13 التكنولوجيا والانتشار والابتكار**.

8- جمهورية مصر العربية (2008): دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، **التقرير السنوي للجامعات المصرية**.

9- معهد اليونسكو الاحصائي (2016): ماليزيا، الانفاق العام على التعليم، بنك البيانات العالمي، **جدول احصائي 9 التعليم**.

10- معهد اليونسكو الاحصائي (2016): ماليزيا، **الإنفاق على البحث والتطوير**، مؤشرات التنمية العالمية، بنك البيانات العالمي.

11- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (2010): مراجعات لسياسات التعليم العالي "التعليم العالي في مصر.

ب- الرسائل العلمية:

12- فارس رشيد البياتي (2008): التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمّان، الأردن.
13- نبيل حسن فتح الله تاج الدين (2000): التعليم والقوي البشرية والنمو الاقتصادي في مصر وماليزيا (دراسة تحليلية مقارنة) **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية فرع كفر الشيخ، جامعة طنطا، مصر.
14- نادية إبراهيمي (2013): دور الجامعة في تنميه رأس المال البشرى لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة لجامعة المسيلة)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس – سطيف -1، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
15- محمود محمد الكرد (2015): دور الجامعة الاسلامية بغزة في التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي الفلسطيني من وجهة نظر رؤساء أقسام ومجلس الجامعة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
16- مصطفي أحمد على(2017): تصور استراتيجي للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات التنموية لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة جامعة عين شمس نموذجاً، رسالة **دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.
17- مصطفى أحمد سليمان السطري (2011): دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
18- مي علام معتوق عبدالجواد (2009): البعد الثقافي للتجربة التنموية الماليزية من عام (1981-2003)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

ج- المجلات والدوريات:

19- الجوهرة عبدالرحمن العبد الجبار (2017): دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي: مؤشرات الاهتمام به في الجامعات السعودية، **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**، مجلد (23)، العدد (1) مارس، السعودية، ص ص 58-88 .
20- زينب توفيق السيد عليوة (2007): جودة التعليم العالي والتنمية الاقتصادية، **مصر المعاصرة**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، السنة 98، ع 487، يوليو، ص ص 221-273.
21- عبد الحافظ الصاوي (2009): قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، **مجلة الوعي الاسلامي**، الكويت، ع451، ص ص62-83.
22- عبد الرؤف بدوي؛ أشرف عبدالمطلب (2010): ضمان جودة التعليم مدخل للتنمية المستدامة في التعليم المصري، **مستقبل التربية العربية**، المجلد السابع عشر، العدد (61) يناير، ص ص29-59.
23- فوزي سعيد الجدية (2010): دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية، **مجلة جامعة الأزهر**، غزة، سلسة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد (1)، ص ص 239-266.
24- مي حنانيا(2011) السياسة التربوية والتعليم في الأداء التنموي لسنغافورة وماليزيا، **مجلة المستقبل العربي، مركز** دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(388)، ص ص 99-114.

د-المؤتمرات والندوات:

25- إبراهيم أبو الخير سنبلو (2010): الاستقلال المالي للجامعات: دراسة مقارنة في مصر والولايات المتحدة الأمريكية، المؤتمر **العلمي السنوي الثامن عشر** للجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية، (اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي)، (6-7) فبراير، كلية التربية. جامعة بني سويف، مجلد (3)، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ص 943-965.
26- بيومي محمد ضحاوي؛ رضا إبراهيم المليجي(2010): دراسة مقارنة لنظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات في كل من أستراليا وألمانيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، **المؤتمر الدولي الخامس**

(مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى) ج 2، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ص1291-1320.
27- السعيد السعيد بدير سليمان؛ يحيي إسماعيل محمود يوسف (2010): تطوير التعليم الجامعي المصري في ضوء خبرات بعض الدول في مجال الجامعات الافتراضية، **المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر** للجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية، (اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي)، (6-7) فبراير، كلية التربية، جامعة بني سويف، مجلد(3)، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ص 1137-1264.
28- سلامة عبدالعظيم حسين؛ هدى سعد السيد (2010): تحسين جودة العمليات الادارية بكليات التربية باستخدام منهجية سيجما (دراسة ميدانية)، **المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر** للجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية، (اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي)، (6-7) فبراير، كلية التربية. جامعة بني سويف، مجلد(3)، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ص 1031-1135.
29- عبدالباسط محمد دياب (2010): تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، **المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر** للجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية. (اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي)، (6-7) فبراير، كلية التربية، جامعة بني سويف، دار الفكر العربي، القاهرة، المجلد الثالث، ص ص 1267-1383.
30- عيدة محمد أحمد إبراهيم (2015): التعليم وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والنهضة المجتمعية في الصين "دراسة تحليلية"، **المؤتمر القومي التاسع عشر (العربي الحادي عشر)** مؤتمر التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود، في الفترة 16-17 سبتمبر، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، ص ص 517-543.
31- فؤاد على العاجز، حسن محمود حماد (2011) رؤية جديدة لدور البحث العلمي في تحقيق الشراكة الفاعلة في قطاعات الإنتاج من منظور تكاملي، بحث مقدم الى **مؤتمر البحث العلمي مفاهيمه ..أخلاقياته. توظيفه**، المنعقد في الفترة من 10-11مايو، الجامعة الاسلامية، غزة، ص ص 1-29.
32- ماجدة على صالح (2007): سياسات التعليم وتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا، بحث مقدم الى **المؤتمر السنوي الرابع**. الدراسات الماليزية، السياسات الهامة في ماليزيا، 8 مارس، برنامج الدراسات الماليزية، القاهرة، ص ص 160-210.
33- محمد ريان، وأحمد عبد العظيم (2009): تفعيل دور التعليم العالي لتلبية متطلبات التنمية الشاملة في العالم الإسلامي، **المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر**، التعليم في العالم الإسلامي، (المؤتلف والمختلف)، في الفترة 31 يناير إلي 1 فبراير، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية ببور سعيد، ص ص 559-603.
34- محمد عبدالله أبو عون (2009): دور الإدارة الحديثة في التنمية الاقتصادية، **المؤتمر العربي السنوي العاشر** (الإدارة العربية ومقاربات الجودة والعالمية والريادة والشراكة والتنافسية) في الفترة 23-25نوفمبر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص ص 289-319.

ه – الجرائد:

35- على نور الدين اسماعيل(2005): التجربة الماليزية في تنمية الموارد البشرية ،**جريدة الاقتصادية**، العدد 4284 27جمادي الاولى 1426ه الموافق 4يوليو 2005 0
36- محمد نجيب السعد (2014): تجارب الشعوب. قصة النجاح الماليزية ، **جريدة الوطن** ، عمان، الأردن.

و - الكتب:

37- أحمد حسن الصغير (2005): **التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، عالم الكتب، القاهرة.
38- أمين محمد النبوي (2012): **نظام التعليم في ماليزيا**، في: شكر فتحي وآخرون "التربية المقارنة"، بيت الحكمة للنشر والاعلام، القاهرة.
39- جابر سعيد عوض (2005): السياسات العامة في ماليزيا، **برنامج الدراسات الماليزية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
40- رمزي احمد عبد الحي (2006): **التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية.

41- عادل الجوجري (2008): **النمر الآسيوي: مهاتير محمد من شاب متمرد الى بطل إسلامي**، دار الكتاب العربي، حلب.
42- كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (2005): النموذج الماليزي للتنمية، جامعة القاهرة، **برنامج الدراسات الماليزية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
43- محسن محمد صالح (2008): **النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.
44- محمد ابراهيم الملثم (2010): منظمات المجتمع المدني في ماليزيا، **برنامج الدراسات الماليزية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
45- الموسوعة العربية العالمية،(1416): **ماليزيا** ، ج22 ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.
46- ميشيل تودور (2006):**التنمية الاقتصادية**، (ترجمة): محمود حسن حسني ، دار المريخ للطباعة والنشر ، السعودية.
47- نوال عبدالمنعم بيومي(2011): **التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الاسلامي**، الشروق الدولية، مصر.
48- نيفين عبد الخالق (2005): تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأعراق .. موجود في النموذج الماليزي للتنمية، (تحرير): كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، **برنامج الدراسات الماليزية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .
49- هاشم فوزي العبادي؛ يوسف حجيم الطائي (2011): **التعليم الجامعي من منظور إداري (قراءات وبحوث)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، **عمان.**
50- هدى ميتكيس (2010): "ماليزيا والعولمة " **برنامج الدراسات الماليزية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ن- مواقع اليكترونية:

51- آية عبدالله النويهي (2014): **دور الجامعات في تقدم البحث العلمي واثره في المجتمع، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر**.
Available at**:** http://democraticac.de/?p =1905- Accessed date:20-08-2017

52- أمل عبد الفتاح شمس(2015): **تجربة ماليزيا في التعلم والتنمية**، فبراير، مركز أسبار للدراسات والبحوث والاعلام.
Available at:http://asbar.com/ar_lang/?p=1267 -Accessed date:05-11-2017

53- زياد بركات؛ احمد عوض (2011). **واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من اعضاء هيئة التدريس فيها** :
Available at: http//www.qou.edu - Accessed date:18-04-2016

54- على احمد درج (2015): التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً ، **مجلة جامعة بابل** للعلوم الصرفية والتطبيقية ،ع3 ، مج 23 .
Available at:
http://www.uobjournal.com/papers/uobj_paper_2015_122234789.pdf -Accessed date:20-11-2015.

55- نور الله كورت (2012): **واقع التعليم الجامعي ومدي تلبيته لمتطلبات سوق العمل في ماليزيا الجامعة التكنولوجية الماليزية نموذجا**،24-26 سبتمبر، الكويت.
Available at: www.academia.edu/4673852 - Accessed date:10-08-2017.

ثانياً: المراجع الأجنبية: -

A- Official Regulations

1− The World Bank (2007) **Malaysia and the Knowledge Economy**: Building a World-Class Higher Education System March, The World Bank.

2− The World Bank, (2013) **Malaysia Economic Monitor December High-Pereorming Education**. World Bank Office Bangko.

B-Journals & Periodicals

3− Abd Aziz, M,I & Abdullah ,D. (2014). Malaysia: Becoming an education hub to serve national development. **In International Education Hubs** (pp. 101-119). Springer Netherlands.

4− Abu Bakar, I. & Mohamad, N. (2012). Human capital in Islamic studies at National University of Malaysia. **Advances in Natural and Applied Sciences**, Vol. 6. No.6. pp. 852-858.

5− Chandran, V. G. R., Sundaram, V. P. K., & Sanhedrin, S. (2014). Innovation systems in Malaysia: a perspective of university—industry R&D collaboration. **AI & society** Vol. 29. No.3.pp .435-444

6− Foo, K. Y. (2013). A vision on the role of environmental higher education contributing to the sustainable development in Malaysia. **Journal of Cleaner Production,** Vol.61.pp. 6-12.

7− Ramli, N. R. B., Hashim, E., & Marikan, D. A. A. (2016). Relationship between Education Expenditure, Capital, Labor Force and Economic Growth in Malaysia. **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol. 6. No.12. pp. 459-468.

8− Ranis, G. & Stewart, F. (2000) Strategies For Success in human development Economic, **Journal of economic development**, voL.1.No.1.pp.49-69.

C- Books

9− Musa, M. B. (2007). **Towards a competitive Malaysia. Development challenges in the 21st Century. Petaling Jaya**: Strategic Information and Research Development Centre.